IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 4, Issue 4, August 2022

Received: 06/06/2022 **Accepted:** 26/06/2022 **Published:** 01/08/2022

THE WOMEN OFFENDER FROM ANTISOCIAL PERSONALITY AS A CRIMINOGENIC NEEDS TO CRIMINAL RECIDIVISM

Hadjira CHIBANI[1]

Researcher, University of batna 1-Algeria

Abstract

Criminality is a form of a woman's personality disorder, which is the basis of theories that postulate the antisocial nature of the criminal, which refers to her repeated criminal activities, which makes her in constant conflict with society. Ostensibly, for their behaviour and all these features make them close to arrogance and arrogance, which facilitates their falling, prey to the law, and thus their arrest.

From this point of view, it is not possible to ignore the personality of the criminal woman, which is characterized by an anti-social perception, an anti-social thinking style with impulsiveness and negative attitudes towards the law, and the pursuit of pleasure, which enhances her participation in criminal activities as a kind of criminal needs as dynamic risk factors that contribute significantly to recidivism.

The study includes revealing the relationship of the anti-social personality as needs criminogenic with the phenomenon of criminal recidivism among the offender woman, in order to predict the danger and danger of anti-social behavior.

The study included an introduction, two chapters and a conclusion. The researcher concluded with a set of results and recommendations. The most important of these results were that the anti-social personality of the offender woman is related to her risk recidivism to crime as one of the needs criminogenic that is related to criminal behaviour and its recurrence.

Key words: Antisocial Personality, Offender Woman, Criminal Recidivism.

http: //dx.doi.org/10.47832/2757-5403.15.31

[1] chibani2014hadjira@yahoo.com, https://orcid.org/0000-0002-3355-9324

المرأة المجرمة من الشخصية المعادية للمجتمع كاحتياج إجرامي إلى العود إلى الجريمة

شيباني هجيرة
باحثة، جامعة باتنة-1، الجزائر

الملخص

يعتبر الإجرام أحد أشكال اضطراب شخصية المرأة، وهو أساس النظريات التي افترضت الطبيعة المضادة للمجتمع antisocial natureوالتي تشير إلى أنشطتها الإجرامية المتكررة مما يجعلها في صراع مستمر مع المجتمع فهي غير قادرة على التعلم من خبراتها السابقة فهن يملن إلى لوم الآخرين، والى تقديم تبريرات معقولة ظاهريا لسلوكاتهن، وكل هذه السمات تجعلهن أقرب إلى الغطرسة، والتكبر مما يسهل سقوطهن فريسة للقانون، وبالتالي القبض عليهن .

ومن هذا المنطلق لا يمكن إغفال شخصية المرأة المجرمة التي تتسم بادراك معادي للمجتمع ونمط تفكير لا اجتماعي مع اندفاعية ومواقف سلبية اتجاه القانون، والسعي وراء المتعة، مما يعزز مشاركتها في النشاطات الإجرامية كنوع من الاحتياجات الإجرامية، باعتبارها عوامل خطر ديناميكية مساهمة بدرجة كبيرة للعود إلى الجريمة.

وتتضمن الدراسة الكشف عن علاقة الشخصية المعادية للمجتمع كاحتياج إجرامي بظاهرة العود الإجرامي لدى المرأة المجرمة، بغية التنبؤ بخطورة وخطر السلوك المعادي للمجتمع.

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة، خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كانت أهم هذه النتائج ان الشخصية المعادية للمجتمع لدى المرأة المجرمة لها علاقة بعودتها إلى الجريمة باعتبارها من الاحتياجات الإجرامية التي ترتبط بالسلوك الإجرامي وتكراره.

الكلمات المفتاحية: الشخصية المعادية للمجتمع، المرأة المجرمة، العود الاجرامي.

المقدمة

لعل الحديث عن موضوع الجريمة ليس بجديد وإنما هو انعكاس لممارسات انحرافيه غير اجتماعية منذ القدم، واختلفت من سلوك إلى أخر ومن جنس إلى أخر. ومع التقدم التكنولوجي والحضاري الذي شهده العالم جعل من هذه السلوكات والممارسات تأخذ منعطف أخطر من السابق، خاصة ونحن نتحدث عن الركيزة وحجر الأساس لبناء المجتمع وتطوره ألا وهي المرأة.

إذ أصبحت المرأة لها النصيب الأوفر من هذه السلوكات الإجرامية، وأضحت تنافس الرجل في السرقة والاختلاس، وجرائم القتل، والأفعال المخلة بالحياء. غافلة عن ذاتها وعن أخلاقها وإنسانيتها المفقودة.

ولعل سلوكها ليس اعتباطيا وليس وليد الأمس، وإنما عصارة عوامل نفسو اجتماعية جعلت منها شخصية مضطربة، بين المعاناة وعدم القدرة على التكيف، واللاعقلانية، وانتهاك المعايير الاجتماعية.

فاضطرابها ليس مجرد توتر او لحظة من الزمن، أو شحنة غضب، وإنما شكل من أشكال سوء التكيف الذي يجعلها معادية لذاتها، رافضة الخضوع للقواعد والمعايير القانونية والأخلاقية والاجتماعية.

وهذا حتما سيؤثر على طريقة تعاملها مع الأحداث، ويجعلها في معاناة مع ذاتها، أو محيطها ويفقدها سمة المرونة، مما يجعلها فريسة للسقوط في دوامة الاضطرابات النفسية.

فتجعلها محصورة بين اتساق الأنا أو رفض المشكلة، وإلصاقها بالآخرين ولومهما الدائم عن نتائجها السلبية وبين نموذج تفكيرها وسلوكها المتكرر والمصاحب لسلوكات ذات طابع مرضي، غير سوي منحرف مضاد للمجتمع.

وحسب الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية (DSM_5): الشخصية المضادة للمجتمع نمط شامل من الاستهانة بحقوق الآخرين وانتهاكها ويحدث منذ سن الخامسة عشر(DSM5, 2013, P659) مما يجعل انتهاك القانون بشكل متكرر مع ارتكاب جرائم خطيرة دون لوم أو الشعور بالندم.

فاضطرابها يعتبر من الاضطرابات التي لها تأثير سلبي على نظام حياتها، إذ يفقدها هويتها. مما يجعلها في فشل دائم بسبب الأسلوب غير المتكيف في تفكيرها وسلوكها، مع مقاومة وعدم رغبة في التغيير في اغلب الأحيان.

لاسيما التلاعب، والعدوانية والتمركز حول الذات، ورغبة جامحة للانتقام، مع عدم القدرة على الصمود أمام الشهوات.

وتجدر الإشارة ان الشخصية المعادية للمجتمع هي شكل من أشكال اضطراب الشخصية التي تنتمي إلى المجموعة (ب)، والتي تعتمد بشكل خاص على إشباع حاجاتها الخاصة، مع خرق القواعد في الغالب، فهي تفتقر إلى الندم ولا تمتلك مشاعر الذنب، لهذا نجد سلوكها في اغلب الأحيان اندفاعيا مع ضعف في تحمل الشعور بالإحباط وعدم القدرة على

التخطيط المستقبلي، وغالبا مانجد تاريخها طويلا بالصراعات مع المحيطين بها، ومع القانون وكل هذه السلوكات تظهر في سن الرابعة عشر من عمرها من خلال الدخول في عراكات، وممارسات لا أخلاقية وانحرافيه، كالسرقة مع نمط من الاستهانة بحقوق الآخرين وانتهاكها من خلال الإخفاق في الامتثال للقواعد الاجتماعية والتي تكون سببا في توقيفها ودخولها إلى السجن.

إذ يرتبط إجرام المرأة ارتباطا وثيقا بخصوصيتها كأنثى وبالرجوع إلى أرشيف الأنثروبولوجيا الإجرامية سنجد أن إجرام المرأة ذو صلة:

جرائم الاعتداءات على الأشخاص: وهي جرائم الدم التي ترتكبها النساء مقارنة بالرجال وتعتبر نسبة قليلة وتعود إلى سمة بارزة لإجرامها، ومردها يعود إلى عدم معرفة تناسب الانتقام (AUBRY P 1891, p.27)

كما أن إقبالهم على القتل يشوبه بعض التردد، وحين حدوث الفعل يكون اشد ضراوة.

***جرائم الاعتداء على الممتلكات*:** عادة ما تلجا المرأة إلى ارتكاب هذه الأفعال في الأماكن التي تتردد عليها أو أين تعمل بها كالمتاجر والبيوت،علما أن نسبتها اقل منها عند الرجال.

* **جرائم الطبيعة أو الأخلاقية** وتلجا إليها المرأة للمدارات عن ما بدر منها من أفعال مخالفة للطبيعة وتفاديا للوصم الاجتماعي، كالإجهاض ووأد الأطفال (LACASSAGNE A. 1911, p. 431)

ولعل إجرامها ما هو إلا نتيجة لفشل في ضوابط الشخصية الداخلية، والاجتماعية الخارجية

فالمرأة تندفع للجريمة نتيجة دوافع قد تكون خفية أو ظاهرة، مما يوقظ النزعة الإجرامية لديها ويجعل من سلوكها رغبة جامحة للوصول إلى أهدافها من جهة، أو رغبة في الانسلاخ عن ذاتها، وكاحتياج لتثبت ذاتها في عالم قد لا يكون من اختيارها، ولكن قد تكون هي نفسها سببا رئيسيا جعل منها مجرمة.

وعن رغبة جامحة في تلبية بعض احتياجاتها الإجرامية، والتي تساهم بدرجة كبيرة على تطور سلوكها الإجرامي والعودة إليه.

فهي تحتاج إلى نمط مختلف معادي للمجتمع لثبت ذاتها، إلى الاندفاع، لمواجهة المجتمع، إلى الإدمان إلى رفقاء الجريمة. فاحتياجها الإجرامي ما هو إلا ردة فعل عن الم داخلي، من جهة، وكأسلوب للعيش للتكيف مع مجتمع رغبت أن تكون فيه إنسانة، وامرأة لا مجرمة.

اذ ان اجرامها نوع من التخلص من عبء محرج فإقدامها إشباعا لكراهيتها عن طريق الانتقام. السبب الذي يفاقم جريمتها بشكل خطير، كما يرى انه حق للجسد شانه شان الانتحار.

والأخطر من ذلك اعتمادها لهذه السلوكات كسبيل لتكيفها مع ذاتها، ومع محيطها. ويصبح التكرار أهم سمة لسلوكاتها .

وبالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل تحليل الظاهرة الإجرامية بشكل كاف، إلا أن ظاهرة العود وتكرار السلوك الإجرامي زادت المسالة تعقيدا مما دفع العلماء إلى البحث عن الظاهرة الإجرامية من جوانب مغايرة.

إذ يعود ظهور مفهوم العود الى ستينات القرن الخامس عشر والذي كان يعرف باسم الانتكاس الطبي وفي نهاية القرن السادس عشر أصبح مفهوم العود يتداول في المجال القانوني، والذي يعرف على انه العود إلى الجريمة أو تكرار الجريمة، والذي يعرف على انه ميل بعض المجرمين الذين ارتكبوا سلوكات إجرامية، وتم الحكم عليهم بعقوبة للعودة مرة أخرى، إلى ارتكاب سلوكات إجرامية أخرى والحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية.

إذ أشارت الإحصائيات أن النزيلات في سجن الرياض تراوح عددهن388منهن 32سعودية و345 وغير سعوديات منهن مرة واحدة، ومنهن العائدات 16% وثلاثة فأكثر9% (التو جري، 2011، ص11)

كما أكد خليفة الشيباني الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للحرس التونسي في تصريح له لإحدى الإذاعات التونسية أن تونس بدأت تصل إلى المساواة بين الجنسين في ارتكاب الجريمة (جريدة العرب، 2017)

وأمام تضارب الآراء ووجهات النظر عند الباحثين في الظاهرة الإجرامية النسوية، ومنهم من يراها نتيجة التفاعل بين بعض العوامل الظرفية والشخصية، وقد تكون متعلقة بالتاريخ الإجرامي وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة أن البعض منهن قد تم القبض عليهن أو إدانتهن أو وضعهن قيد المراقبة أو سجنهن، وتم الإفراج عنهن والعودة إلى حياتهن الطبيعية، بينما البعض يقوم بذلك بشكل متكرر وتكون أفعالهن معادية للمجتمع، والتي تضعها في خطر، وتصبح بؤرة اهتمام العدالة الجنائية.

ولهذا اعتمدت أنظمة العدالة الجنائية الغربية على تقييم السلوك الإجرامي من خلال برامج التدخل المختلفة لدراسة علاقة السلوك الإجرامي وتكراره بالاحتياجات الإجرامية والتي تشمل (تعاطي الكحول أو المخدرات والأصدقاء المجرمين، والسلوك المعادية للمجتمع....) بغية التنبؤ بخطورة العودة إلى الجريمة، اعتمادا على نموذج الخطر، والحاجة، والاستقبالية او الاستجابة.

* **مبدا المخاطرة: Risk principle*** يشير عوامل الخطر إلى خصائص الأشخاص والظروف التي ترتبط بزيادة فرصة النشاط الإجرامي مستقبلا، مثل المواقف الإيجابية تجاه الجريمة.

* **مبدأ الحاجة *** **The needs principle**اي عوامل الخطر الديناميكية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلوك الإجرامي، و ينص مبدأ الاحتياجات على أن العلاج الفعال يجب أن يركز على الاحتياجات الاجرامية كونها عوامل يمكن تغييرها، و منه تقييمها للحد من ظاهرة العود الى الجريمة.

***مبدأ الاستجابة أو الاستقبالية**: **responsivity** ونقصد به توافق هذه البرامج الإصلاحية والتأهيلية مع خصائص الجاني مثل أسلوب التعلم ومستوى التحفيز والظروف الشخصية للفرد 50– 49 -48 Andrew, and al, 2010 P (**)**

أهمية الدراسة:

تنبعث أهمية الدراسة من كونها ترصد التطورات التي طرأت على مشكلة أضحت عامل خطورة على الفرد وعلى المجتمع. لاسيما إذ مست المرأة حجر أساس المجتمع، وتكمن أهميتها في:

- مناقشة مشكلة إجرام المرأة كونه من المشكلات المعقدة التي هي في تزايد وتفاقم مستمر ولابد من دراسات معمقة ومكثفة ووضع تصور للحد من ظاهرة إجرامها وعودتها إلى الجريمة.
- الكشف عن خطورة السلوك المعادي للمجتمع كاحتياج اجرامي والذي يساهم بدرجة كبيرة في تكرار السلوك الإجرامي.
- البحث عن آليات علمية علاجية، اجتماعية، قانونية للحد من هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة:

1. يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما علاقة الشخصية المعادية للمجتمع كاحتياج إجرامي لعودة المرأة المجرمة الى الجريمة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مفهوم الشخصية المضادة للمجتمع باعتبارها من أهم الاحتياجات الإجرامية المساعدة في العود الإجرامي.
2. تحديد علاقة الشخصية المعادية للمجتمع بتكرار السلوك الإجرامي للمرأة المجرمة.

هيكلية الدراسة:

حاولت الباحثة عرض جميع الأفكار المتعلقة بموضوع الدراسة بطريقة متناسقة ومتوازنة قدر الإمكان تكفل تغطية جميع جوانبها، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يتم تقسيم موضوعها إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ ووفقا لذلك ستكون الهيكلية العامة للدراسة على النحو الآتي:

3. المبحث الأول: الشخصية المضادة للمجتمع باعتبارها من أهم الاحتياجات الإجرامية المساعدة في العود الإجرامي

تعد الاضطرابات النفسية حسب تشخيص الرابطة الامريكية للطب النفسي والإحصائي للاضطرابات العقلية وضمن DSM5 على أنها متلازمة سلوكية أو نفسية موجودة لدى الفرد، تعكس نوعا من الخلل النفسي الكامن والاهم من ذلك ينبغي أن تؤدي هذه المتلازمة السلوكية إلى ضائقة كبيرة إكلينيكيا، عجز، أو انخفاض في المجالات الرئيسية للأداء (مشاعل، 2015، ص 35)

إذ تظهر أعراضها وتختلف حسب درجة المرض لكل حالة، وقد تنشا عن عوامل مختلفة. تتشابك مع بعضها البعض تنشق منها ما يسمى باضطرابات الشخصية. والتي تكون فيها سمات الشخصية غير مرنة وغير متوافقة وتسبب لصاحبها خللا ملحوظا في أداء وظائفه، ويظهر جليا في الخروج عن المعايير الاجتماعية وعدم القدرة على الامتثال للمعايير القانونية.

وتعرف وفق سمات التحديد الواردة في DSM5 بأنها *نوع من الاضطرابات النفسية التي تتميز بنموذج دائم من السلوك والخبرة الداخلية غير القادرة على التأقلم، والتي تنحرف بشكل واضح عن التوقعات الثقافية للفرد وتكون شائعة وغير مرنة وتبدأ في مرحلة المراهقة، أو في الرشد المبكر وتستمر لوقت طويل إلى الإجهاد أو العجز

(APPA.2013.646)

وتجدر الإشارة إلى أن اضطرابات الشخصية تتميز بنماذج من السلوك المتكرر، والجامد والذي يفتقر إلى المرونة مما يتسبب بمشكلات تعيق مسار الفرد نفسيا واجتماعيا وخاصة القانوني. وأخطرها الشخصية المعادية للمجتمع.

تعد الشخصية المعادية للمجتمع واحدة من الشخصيات التي يمكن التنبؤ بسلوكاتها الاجرامية المستقبلية وتكرارها، لارتباطها الشديد بالجريمة.

مما جعل **Maudsley**عام (1874) يجادل بأن الجنون الأخلاقي هو "شكل من أشكال الاغتراب العقلي الذي لديه الكثير من مظهر الرذيلة، أو الجريمة لدرجة أن الكثير من الناس يعتبرونه لا أساس له من الصحة كما اعتبر سلوكاتها شكل من أشكال الانحراف عن القاعدة (N.I.H.C.P,2013)

مما جعل الكثير من العلماء يهتمون بمجال سمات الشخصية، والفهم كيف يختلف الأفراد على طول هذه السمات. علما أن هذه الأخيرة هي صفات تصف النمط العام للاستجابة للمواقف المختلفة. واهم السمات المرتبطة بالسلوك الإجرامي هي العدوانية والاندفاع، والمخاطرة وخيانة الأمانة والسلبية العاطفية. والقلق.

كما أن هؤلاء الذين يعانون من اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع ليس من المحتمل أن ينتهكوا القوانين فحسب، بل لديهم احتياجات معقدة يجب تحديدها ومعالجتها.

تتصف الشخصية المعادية للمجتمع **(Dissocial or antisocial personnality disorder)** بتصرفات تتمحور بشكل خاص على الإشباع الذاتي للحاجات.

وأهم إشباع خرق للقوانين، وعدم الامتثال لها. وهنا نجد الشخصية المضادة للمجتمع وعلى وجه الخصوص المرأة المعادية للمجتمع غالبا تفتقر إلى مشاعر الذنب والندم، كما أنها تندفع بصورة تلقائية دون تفكير سابق لنتائج سلوكاتها. كما نلاحظ عدم تحمل الإحباط، وعدم قدرة على التخطيط المستقبلي وهو أساس كل سلوكاتها المنحرفة والإجرامية.

فهي عندما تخطط في سلوك يتلاشى مفهوم الخوف لديها، تشعر أنها ترغب في تحقيق أو امتلاك ما تريده دون سابق إنذار.

وغالبا ما نجد تاريخها مأساوي من النزاعات مع الزميلات، او الزملاء، او مع المربين، او مع البيئة التي تعيش فيها والسرقات البسيطة والتي تتطور مع الزمن. لاسيما في سن الرابعة عشر.

فهذا النزاع ما هو إلا نزعة لإثبات ذاتها، وسيطرتها، ففي قرارة نفسها أن قوتها وغطرستها شكلا من أشكال القوة. وأنها تحتاج إلى سلوك مختلف، سلوك معادي للمجتمع كقناع تختبئ وراءه من ويلات الحياة وشقائها.

ولكي نوضح البروفيل اللااجتماعي لشخصيتها وتكون أكثر وضوحا لنا علينا ان نذكر اهم مؤشرات الشخصية المعادية للمجتمع ومعاييرها حسب dsm5:

❖ **المعايير الشخصية:**

A- نمط شامل من الاستهانة بحقوق الآخرين، وانتهاكها يبدأ منذ سن الخامسة عشر، كما يستدل عليه بثلاثة (أو أكثر) من التالي:

1. الإخفاق في الامتثال للقواعد الاجتماعية فيما يتعلق بالسلوكيات المشروعة كما يستدل على ذلك من القيام بأفعال تكون سببا في التوقيف.
2. الخداع كما يستدل عليه من الكذب المتكرر، استخدام الأسماء المستعارة أو الاحتيال على الآخرين بهدف المنفعة الشخصية أو المتعة.
3. الاندفاعية أو الإخفاق في التخطيط للمستقبل.
4. الاستثارة والعدوانية كما يستدل عليها بالمشاجرات المتكررة والاعتداءات
5. الاستهتار المتهور بسلامة الذات أو الآخرين.
6. اللامسوؤلية الدائمة كما يستدل عليها من الإخفاق في المحافظة على عمل دائم
7. الافتقار إلى الشعور بالندم، كما يستدل عليه باللامبالاة عند إلحاق الأذى أو تبريره، عند إساءة معاملة أو عند سرقة شخص أخر.

B – عمر الفرد 18 سنة على الأقل.

C- هناك دليل على اضطراب السلوك بدا قبل عمر 15 سنة

D - السلوك المعادي للمجتمع لا يقع حصرا في سياق الفصام أو سياق نوبة هوسية

(APA.2000. P706.APPA2013.659)

ومما لا شك فيه أن لأي اضطراب من الاضطرابات النفسية، أو العقلية، خلفية مرجعية للسلوك، بمعنى أخر كيفية تطور الاضطراب من خلال صيرورة السلوك، وتكراره، مع شدته وخطورته على الذات، وعلى المجتمع، ويظهر جليا من خلال معايير اضطراب السلوك الآتية:

A - نموذج من السلوك المتكرر والمستمر، تنتهك فيه حقوق الآخرين الأساسية أو القواعد الاجتماعية الأساسية المناسبة لسن الشخص أو القوانين، ويظهر ذلك من خلال ثلاثة (أو أكثر) من المعايير التالية في 12 شهرا الماضية،مع وجود معيار على الأقل في الأشهر الستة الماضية:

- **العدوان على الناس والحيوانات: Aggression to people and animals**

1. عادة ما يرهب الآخرين، ويهددهم أو يخيفهم
2. عادة ما يبدا بعراكات جسدية
3. استخدام سلاحا يمكن أن يلحق أذى جسدي خطير للآخرين (مثل عصا، زجاجة، سكين، مسدس)
4. اعتاد القسوة الجسدية نحو الآخرين
5. اعتاد القسوة الجسدية نحو الحيوانات
6. سرق وهو يواجه الضحية (مثل السلب، نشل محفظة، ابتزاز، سطو)
7. اجبر شخصا على ممارسة الجنس بالقوة

- **تدمير الملكية Destruction of Property**

8. الانخراط عمدا في إشعال نار بقصد إلحاق الأذى.
9. التدمير عمدا لملكية الآخرين (بوسيلة غير إشعال النار)

- **الخداع او السرقة: Deceitfulness or theft**

10. التسلسل إلى المنزل أو سيارة شخص أخر.
11. غالبا ما يكذب للحصول على بضائع أو امتيازات، أو لتجنب التزامات (أي يخدع الآخرين)

- **انتهاكات خطيرة للقواعد: serious violationd of Rules**

12. غالبا ما يمكث خارج المنزل ليلا رغم منع الوالدين، وذلك قبل عمر 13 سنة.
13. الهروب من البيت طوال الليل مرتين على الأقل وهو يعيش في كنف والديه أو والديه بالتبني أو مرة واحدة دون عودة وذلك لمدة طويلة.
14. غالبا ما يتغيب عن المدرسة، وذلك قبل عمر 13 سنة (APA.2000.P98-99)

وانطلاقا من أن المصابون باضطراب الشخصة المعادية للمجتمع باعتباره موروثا بشكل متكرر، إذ ينشئون في اسر ممزقة حيث يكون الصراع الابوي حيث يكون هذا الأخير هو القاعدة،وهذا بدوره يؤدي إلى التغيب عن المدرسة، والاقتران بالشركاء الجامحين والمنحرفين، وإساءة المواد،وغالبا ما يكون اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بالتحصيل التعليمي المنخفض، وكلها متغيرات قد تؤدي إلى عدم الاتساق في العلاقات،إذ نجد معظمهم في السجون، أو يموتون نتيجة سلوكات الخطر المتهورة .

فالمرأة المجرمة المعادية للمجتمع في احتياج دائم ومستمر للعدوان الجامح، لدعم شخصيتها وسلوكاتها الغير منطقية، إذ لا تتهم بما يحدث لنفسها أو للآخرين.

لهذا عمد العلماء إلى الغوص في هذا المجال من وجهات نظر التعلم الاجتماعي المعرفي على السلوك البشري والذي حسبهم لايقتصر على نماذج العدالة والعقاب فحسب، لان هذه النماذج لا تستند إلى سيكولوجية بشرية لسلوك معقد، وإنما على شخصية واسعة ونموذج نفسي اجتماعي للإنسان، والذي سيساعد السلوك على تشكيل وتحديد عوامل الخطر، والحاجة وخصائص استراتيجيات التأثير السلوكي الفعال وخصائصها .

وكلها تصب في هدف واحد ألا وهو الوقاية من الجريمة، اعتمادا على نموذج RNR العلاج والإصلاحي

***الخطر*RISK**

***الحاجة *NEEDS**

***الاستجابة أو الاستقبالية * RESPONSIVITY**

ومنه التعامل مع المبادئ الثلاثة لهذا النموذج من خلال الإنسان، والخدمات السريرية، والاجتماعية التي يمكن معالجة الأسباب الرئيسية للجريمة ومنه التنبؤ بالسلوك الإجرامي وتكراره. واهم هذه المبادئ:

***مبدأ الاحتياجات الإجرامية NEEDS CRIMINOGENIC PRINCIPALE**

العديد من المجرمين، وخاصة ذوي درجة الخطر العالية، لديهم احتياجات متعددة. إنهم "يحتاجون" إلى أماكن للعيش والعمل، **أو** "يحتاجون" إلى التوقف عن تعاطي المخدرات. كما أن البعض لديه سوء تقدير للذات، وجميعها احتياجات أو إشكالية ظرفية. ويظهر أهمية هذا المبدأ في التمييز بين السلوك الإجرامي وغير الإجرامي.

فالاحتياجات الإجرامية هي عوامل الخطر الديناميكية، أو بالأحرى هي مجموعة فرعية من مستوى مخاطر الجاني، وترتبط في احتمال العودة إلى الإجرام.

ومنه إذا تم تقديم خدمات العلاج بنية سليمة، وبدقة يمكن أن نستطيع الحد من العود الإجرامي. ويمكن للجاني التحسن ولكن لا يمكن ذلك إلا من خلال إحداث تغيير في الاحتياجات الإجرامية الثمانية المركزية وأهمها: المواقف الإجرامية والارتباط الجذري للجريمة، الشخصية المعادية للمجتمع والإدمان، ونقص الدعم الأسري فمن خلال تغيير هذه السلوكات والممارسات التي هي في صورة احتياج اجرامي يمكن طبعا تغيير الموقف المؤيد الى الجريمة الى موقف معادي ومنافي للجريمة، وتغيير الحاجة الى الدمان كهروب،او كمركز قوة للتعايش مع الظروف الاجتماعية المفروضة، الى الإقلاع عن الإدمان وجعله احتياج الى العودة من جديد الى الحياة السوية بدلا من حياة الجريمة .

ولهذا علينا تقييم هذه الاحتياجات الاجرامية وجعلها احتياجات سوية بدل من إجرامية.

***علاقة الشخصية المعادية الإجرامية كاحتياج إجرامي بالعود الإجرامي:**

يعتبر تاريخ السلوك المعادي للمجتمع **History of Antisocial Behaviour** تاريخا ممزوجا بالمشاركات المبكرة في أي من الأنشطة المعادية للمجتمع، كما تشمل المؤشرات الرئيسية الاعتقال في سن مبكرة وعدد كبير من الجرائم السابقة، وانتهاكات القواعد. ومنه لايمكن تغيير التاريخ هنا ولكن العمل على بناء معتقدات الكفاءة الذاتية التي تدعم الإصلاح (أنا اعرف ماذا افعل لتجنب النشاط الإجرامي، واعلم أنني يمكنني القيام بماهو مطلوب) (Andrews and all,2010,p58)..

تعتبر المرأة المجرمة من بين المتسببين في إرباك المحيط الاجتماعي كونها تتميز بشخصية خسرت الرهان مع ذاتها، وفشلت في جعل سلوكاتها مقبولة اجتماعيا.

فهي مندفعة تبحث عن المتعة، والمتاعب بلا كلل، إضافة إلى تجاهل عدواني قاسي للآخرين، مع نفور وشعور بالسوء.

ويرى الباحثون أن ظاهرة إجرام المرأة ليست وليدة اللحظة، وإنما هي نتاج لاحتياجات إجرامية والتي تشمل السمات التي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا مع احتمالية إعادة ارتكاب الجريمة.

ويمكن تقسيم هذه الاحتياجات إلى قسمين:

العوامل الثابتة: وهي تلك العوامل التي تدفع المجرم إلى ارتكاب الجريمة، ويطلق عليها العوامل غير إجرامية non criminogenic needs

العوامل ديناميكية Needs criminogenic وهي عوامل قابلة للتغيير، وترتبط بإعادة السلوك الإجرامي (Bonta and Andrews , et al 2007).

وتشمل هذه الاحتياجات الإجرامية، الدعم الاجتماعي، الإدمان، العلاقات الأسرية والزوجية، أعمال مدرسية، الأنشطة الترفيهية والاجتماعية.

ربما يتعجب البعض من مفهوم الاحتياجات الاجرامية، كمفهوم، كون من المستحيل ان يحتاج المرء الى احتياجات إجرامية، اكيد لا نقصد الشخص السوي، ولكن دراستنا تشمل الشخصية المنحرفة، المجرمة فالاحتياج هنا رغبة جامحة للوصول الى هدف مرفوض اجتماعيا، وغير مقبول، احتياج الى سلوك معادي للمجتمع، الى مادة مخدرة، الى أصدقاء السوء .

انا هنا، رغم كل شيء، انا لست ضعيفة، انا قوية، لا يمكن لأي أحد ان يهددني، او يحتقرني .....

فاحتياجها الاجرامي ما هو إلا تعبير سلوكي مباشر عن دوافعها الغريزية الكامنة أحيانا، وتعبير رمزي عن رغباتها المكبوتة والممنوعة أحيانا أخرى. كما أن سلوكها ما هو إلا نتيجة عن سوء تكيف، خاصة وأنها تعيش في مجتمع مسلم تحكمه الضوابط، وتقاليد وأعراف مجتمعية، تجعل من الصعوبة بما كان مسامحتها وتقبلها بسلوكها الإجرامي.

يميل العديد من العلماء الى أن الإجرام يعتبر أحد أشكال اضطراب شخصية المرأة، وهو أساس النظريات التي افترضت الطبيعة المضادة للمجتمع لدى ال مجرمةantisocial nature، (شحاتة، ص111)، والذي يشير إلى أنشطتها الإجرامية المتكررة مما يجعلها في صراع مستمر مع المجتمع فهي غير قادرة على التعلم من خبراتها السابقة، فهن يملن

إلى لوم الآخرين والى تقديم تبريرات معقولة ظاهريا لسلوكاتهن، وكل هذه السمات تجعلهن اقرب إلى الغطرسة، والتكبر مما يسهل سقوطهن فريسة للقانون، وبالتالي القبض عليهن.

ومن هذا المنطلق لا يمكن إغفال شخصية المرأة المجرمة، التي تتسم بادراك معادي للمجتمع ونمط تفكير لا اجتماعي مع اندفاعية ومواقف سلبية اتجاه القانون، والسعي وراء المتعة مما يعزز مشاركتها في النشاطات الإجرامية وهي من الاحتياجات الإجرامية المساعدة على العود الإجرامي. (Walters ,1995)

ويضيف بيناتال "pinatel" من خلال نظريته حول النواة المركزية للشخصية إلى أن الشخصية الإجرامية ترتكز على أربعة سمات أساسية "التمركز حول الذات "والعدوانية، "والبرودة العاطفية أو فقدان الإحساس بالغير، "والسقوطية أي عدم القدرة على الصمود أمام النزوات، وهي قاعدة عدم الاستقرار عند المجرمة مما يجعلها متمردة، وغير قادرة على التوافق النفسي والاجتماعي.

إذ نجدها تعاني من متاعب دائمة، مما يجعل المجتمع يعاني منها هو الأخر، كما لا تشعر بالولاء لأي فرد او جماعة او للقيم او للأعراف، وتبدوا عليها علامات عدم النضج الانفعالي، ونقص في الإحساس بالمسؤولية. مع عجز عن الشعور بالذنب مرتبط بالشعور بالإحباط، مع نقص عن الكف عن السيطرة على الشهوات والرغبات والاندفاع، ونضوب الحب lovelessness،مع تبلد الوجدان affectionlessness مما يجعلها دوما في دوامة من الفشل وقصور في الارتقاء النفسي والوجداني .

وهذا ما يجعل حصولها على مصدر للكسب أمرا صعبا مما يدفعها للبحث عن أي مصدر لسد رمقها، فتلجا إلى سلوكات مخالفة للأعراف والقوانين، غير مكترثة بالعواقب. ونظرا للشعور بعدم العدالة حيث أنها لا تتصور ان تخضع لهذه القيم التي تفرضها الظروف الخارجية، والتي تراها غير عادلة لصالحها، ومنه تتمرد على جميع القيم والأعراف وتصبح أفكارهن تحركها مجموعة فريدة من الأنماط المعرفية التي تبدوا بالنسبة لهن منطقية ومتسقة مع بنائهن المعرفي، فهي ترى نفسها والعالم المحيط بها بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التي يرى بها بقية الأفراد العالم المحيط بهم.

فوجود هذا الاختلاف في ردود أفعال الأفراد، اتجاه هذه الأهداف والوسائل لاسيما عند المرأة المجرمة، المحرومة من فرص العمل، سيجعلها تشعر بالضغط الأنومي فتحتاج إلى وسائل كعدم الانتماء وعدم التوافق كابتكار الطرق غير مشروعة للوصول إلى مبتغاها اللااجتماعي، والهروب والانتماء الى الجماعة الاجرامية، أو والانسحاب ومنه الاحتياج الى تعاطي المخدرات من خلال محاولة تغيير البناء الاجتماعي بدلا من الانخراط في أعمال تتفق والجماعة.

إذ يعتبر الإدمان نقطة تحول من الوعي إلى اللاوعي، وخطورته مرتبطة بالجريمة باعتبار هذه الأخيرة حقيقة اجتماعية،تنشا وتتكون وتتطور حسب النمو الشخصي للفرد،كون النمو هو عملية تطورية ناتجة عن التفاعل بين الأساس البيولوجي والاجتماعي وما يثمر عنه من نمو شخصي، خلال مراحل العمر المختلفة وعلى هذا الأساس حدد اريكسون ثمانية مراحل للنمو مدى الحياة تبدأ كل منها بظهور أزمة ضرورية لاستمرارية نمو الأنا نحو السلب أو الإيجاب،فإدمان المرأة على المخدرات ماهي الى الا احتياج لخفض المشكلات فهي تبحث عن بديل لصراعاتها من خلال الإدمان،باعتباره الوسيط بين الشخص الضائع وواقعه الاجتماعي المر، إذ أكد العديد من الباحثين أن النساء يستخدمن المخدرات للتكيف مع ألم الإساءة.

إذ تتسع دائرة المجرمة مع بداية انحرافها أو خروجها من السجن، فتلجا للبحث عن رفقة جديدة تتفق ورغباتها وتشبع شهواتها، وتعتبر الرفقة السيئة من أخطر الاحتياجات الإجرامية وأشدها تأثيرا على شخصيتها وعلى تكوين أنماط سلوكها، وتصبح مكتسبة يتم تعلمها أثناء مواقف التفاعل الاجتماعي من خلال الاقتران بالمجرمين. داخل جماعات حميمية INTIMATE ويصبح إجرامها متصل بنماذج إجرامية .

فالمرأة المجرمة تبحث عن قيمة الذات، فسلوكها ما هو إلا حوار عنيف محاولة للدخول في علاقة مع الأخر، وبذلك فهو نداء استغاثة تحاول فيه بلوغ غايتها.

فالمجرمات اللائي يقدرن ذاتهن بقدر زائد، ينظرن إلى أنفسهن أنهن شخصية فوق اجتماعية، وبالتالي يحتجن الى السلوك الإجرامي في حياتهن، كانغماسهن في الجرائم المنظمة، أما اللواتي ينظرن إلى أنفسهن نظرة دونية، فحاجتهن إلى الجريمة انتقامية بحتة كتعويض للنقص الذي يراودهن، وحسب رأينا أن هذا الاحتياج من الخطورة بما كان.

وتأسيسا على ما تقدم نستخلص أن الشخصية المعادية للمجتمع لها علاقة وطيدة بالاحتياجات الإجرامية، فهي الباعث الأساسي على ارتكاب كل ما هو غير اجتماعي وغير سوي.

واساس العودة الى الجريمة، وهذا واضح من خلال ميل المرأة الى الاصرار على سلوكاتها الغير اجتماعية، رغم اعتقالها وحرمانها لحريتها لمدة من الزمن، وهي تشاهد سيناريوهات لضياع حياتها.

وميلها الى إدراك ان ممارساتها الاجرامية مقبولة، ومشروعة حسب رأيها، مما يبرر اخطائها على انها ضرورية ولا يمكن تجنبها.

ومنه فإجرام المرأة احتياج اجرامي لاسيما عندما يكون مرتبطا بشخصية معادية للمجتمع مما يجعلها في رغبة دائمة وملحة في ان تكون مجرمة، ومنه مادام احتياج فهو عامل خطر.

خاتمة:

لطالما كانت المرأة هي نواة المجتمع، وحجر الأساس، وبها يتطور المجتمع والعالم ككل، اذ أضحت في السنوات الأخيرة كيانا اخر، ونموذج مختلف عن نموذج المرأة الذي عهدناه منذ القدم.

اذ أصبحت تنافس الرجل في سلوكات، وممارسات ليست من شيمها، ولا من اخلاقها، اذ تجردت فجأة من جذورها كأنثى، وتقمصت شخصية ليست بشخصيتها. ليصبح اجرامها نوع من الاحتياجات الاجرامية التي تدفعها الى الاقدام على الفعل الاجرامي، وتكراره.

ومن هنا ومن السهولة بما كان إنقاذ المرأة من براثن الإجرام والفساد إذ ما حضيت بعناية واهتمام وتنشئة صالحة في كنف أسرة تتحلى بوعي وأخلاق ومناخ ملائم لإعداد مدرسة المستقبل.

فالمرأة لابد أن نوفر لها جميع الظروف لتحقيق ذاتها من خلال الدعم الأسري، وغيابه يعتبر احد عوامل الخطر الرئيسية في اجرام المراة، والعودة الى الاجرام، والذي يصبح بمرور الوقت احتياج الى السلوك الاجرامي وكرغبة ملحة للاجرام كرد فعل عن رفض لذاتها، ولمجتمعها .

لهذا علينا حتى وان ظلت بها الطريق يتوجب علينا السعي الدؤوب إلى استرجاعها وإعادتها إلى مكانتها الحقيقية لتتمكن من أداء رسالتها إزاء المجتمع وذلك من خلال:

- وضع خطط لحماية المرأة من الانحراف والاجرام.
- وضع قوانين وسياسات وخدمات وتدابير إدارية لمنع كل الممارسات، والإساءة والإهمال التي قد تؤدي بالمرأة الى خرق القانون والبحث عن الجريمة.
- الاعتماد على دورات تحسيسية للنساء من اجل دعمهن نفسيا واجتماعيا وارشادهن الى الطريق الصحيح. لاسيما في ظروف سيئة.
- العمل على إيجاد بدائل للعقوبات مع مراعاة الدوافع النفسية والاجتماعية لإجرام المرأة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التوجري. (2011) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة الرياض الطبعة الأولى

فاتن ثابت مشاعل. (2015). أثر اضطرابات الشخصية المصاحبة لبعض الاضطرابات النفسية الاختلاطية على الاستجابة العلاجية لمرضى نفسيين بعد العلاج الطبي النفسي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الارشاد النفسي(تخصص علاج نفسي)دمشق.

محمد شحاتة، ربيع وجمعة، سيد يوسف و معتز سيد عبد الله. (2004) . علم النفس الجنائي دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانيا: المراجع الاجنبية

American Psychiatric Association. (2013). Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders. (Fifth Ed.). Arlington, VA: American Psychiatric Publishing.

American Psychiatric Association. (2000). Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders, Fourth Edition. Washington DC: American Psychiatric Association.

AUBRY P.(1891)« De l'homicide commis par la femme », Archives d'Anthropologie criminelle, p. 275

Andrews, D.A. & G. Dowden (2007). "Risk Principle of Case Classification in Correctional Treatment." International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology, 50, 88 –100.

ANTISOCIAL PERSONALITY DISORDER:, (2013) The British Psychological Society and The Royal College of Psychiatrists. National Collaborating Centre for Mental Health ommissioned by the National Institute for Health & Clinical Excellence

LACASSAGNE A. (1911)«L'avortement criminel et la dépopulation», Archives d'Anthropologie criminelle, p45-43

The Psychology of Criminal Conduct,) 1994, 1998, 2003, 2006, 2010) Fifth Edition Copyright © .Matthew Bender & Company, Inc., a member of the LexisNexis Group New Providence, NJ

Walters GD. .(1995) The psychological inventory of criminal thinking styles Part I: Reliability and preliminary validity. Criminal Justice and Behavior,22:307–325. [Google Scholar] [Reflist

ثالثا: المراجع الإلكترونية

مجلة العربي (2017) . نساء خلف القضبان يتفوقن على الرجال في احتراف الإجرام www. alarab.co.uk